الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/CLP/5
27 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة العاشرة
جنيف، ٧-٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت
برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة
التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة

استعراض عملية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

دراسة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يقدم الأونكتاد المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بحسب ما يتلقاه من طلبات وما يتوافر لـــه من موارد. وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها في هذا الإطار تقديم المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي معاً في صـــياغة قوانين المنافسة والمبادئ التوجيهية لتطبيق هذه القوانين، فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية من أجل تحسين تنفيذ قوانين المنافسة. كما تشمل هذه الأنشطة الدعوة إلى المنافسة من أجل إنشاء قطاع دينامي لمؤسسات الأعمـــال وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وتعزيز حماية المستهلك. وهذه الوثيقة هي تقريرٌ مرحلي عن الأنشطة التي اضطُلع بها خلال عام ٢٠٠٨. وهي تتضمن أمثلة عن تأثير استحداث قوانين وسياسات المنافسة على اقتصادات البلدان النامية. كما تتضمن الوثيقة معلومات قدمتها الدول الأعضاء إلى الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني في ميـــدان قوانين وسياسات المنافسة.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولاً - تقرير مرحلي عن أنشطة الأونكتاد في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني	٤ - ٢٩	٣
ألف - الأنشطة الموجهة لفرادى البلدان	٩ - ١٥	٦
باء - الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية	١٦-٢٣	٩
جيم - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات	٢٤	١٢
دال - أمثلة على تأثير اعتماد قوانين وسياسات المنافسة على اقتـــصادات البلدان النامية	٢٥-٢٩	١٣
ثانياً - معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدوليـــة في مجـــال بنـــاء القدرات والتعاون التقني	٣٠-٤٣	١٦

مقدمة

١- تتضمن مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ - TD/RBP/CONF.10/Rev.2)، في الفقرتين ٦ و٧ من الفرع واو، دعوةً إلى الأونكتاد والدول الأعضاء فيه إلى توفير برامج للمساعدة التقنية وإسداء المشورة والتدريب فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية. وفي الفقرة ٤ من قرار مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ (TD/RBP/CONF.6/15) لاحظ المؤتمر مع التقدير التبرعات المالية وغيرها من المساهمات المقدمة لأغراض بناء القدرات والتعاون التقني، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد، على أساس طوعي، في تعاونه التقني وذلك من خلال توفير الخبراء والمرافق التدريبية أو الموارد.

٢- وفي وقت لاحق، في الاستنتاجات المتفق عليها للدورة السنوية التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (١٥-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، (TD/B/COM.2/CLP/72))، أحاطت الدول الأعضاء علماً مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأونكتاد على أساس طوعي فيما يضطلع به من أنشطة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني، وذلك بتقديم خبراء أو توفير مرافق تدريب أو موارد مالية. كما طلب فريق الخبراء من أمانة الأونكتاد أن تواصل، وأن تركِّز، حيثما أمكن، أنشطتها في مجال بناء القدرات والتعاون التقني (بما في ذلك التدريب) على زيادة أثر هذه الأنشطة إلى أقصى حد في جميع المناطق، في حدود الموارد المالية والبشرية المتاحة. وإضافة إلى ذلك، طلب فريق الخبراء من الأمانة تقديم تقرير عن بناء القدرات والمساعدة التقنية خلال دورته العاشرة.

٣- وعليه، فإن هذه الدراسة تتضمن معلومات عن أنشطة أمانة الأونكتاد لعام ٢٠٠٨ في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني فضلاً عن المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى الأونكتاد بشأن أنشطة التعاون التقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة.

أولاً - تقرير مرحلي عن أنشطة الأونكتاد في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني

٤- إن الأونكتاد هو مركز تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بسياسة المنافسة وحماية المستهلك ضمن منظومة الأمم المتحدة باعتبار ذلك جزءاً من العمل الذي يضطلع به في مجال التجارة والتنمية. والهدف الأول لهذه الولاية، التي يعود تاريخها إلى تاريخ اعتماد مجموعة مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنافسة في عام ١٩٨٠، هو "ضمان ألا تعرقل الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي قد تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية، ولا سيما ما يؤثر منها في تجارة البلدان النامية وفي تنميتها". وتقر مجموعة مبادئ الأمم المتحدة أيضاً بضرورة توسيع المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي مضى أمد طويل على تطبيقها في البلدان المتقدمة، بحيث تشمل عمليات الشركات، بما فيها الشركات عبر الوطنية، في البلدان النامية.

٥- ورغم وجود اتجاه عام واسع الانتشار صوب اعتماد أو إعادة صياغة أو تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن العديد من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى

تشريعات حديثة أو مؤسسات مناسبة في مجال المنافسة من أجل تنفيذ هذه القوانين والسياسات تنفيذاً فعالاً، وهي تعتمد إلى حد كبير على أنشطة بناء القدرات التي يوفرها لها الأونكتاد.

٦- وتهدف أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني إلى مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في صياغة واستعراض سياسات وتشريعات المنافسة وتنفيذ قوانين المنافسة وذلك عن طريق: (أ) بناء القدرات المؤسسية الوطنية؛ (ب) التشجيع على نشر ثقافة المنافسة في أوساط المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص والمستهلكين والأكاديميين؛ (ج) دعم التعاون الإقليمي في مجال سياسات المنافسة؛ (د) مساعدة البلدان والمجموعات الإقليمية على حسن صياغة طرائق وأشكال للتعاون الإقليمي في قضايا المنافسة تكون داعمة للتجارة والاستثمار والتنمية.

٧- وتُقدَّم المساعدة التقنية وفقاً للطلبات الواردة واحتياجات البلدان المعنية والموارد المتاحة. وتتخذ الأشكال الرئيسية التالية: (أ) توفير معلومات بشأن الممارسات المانعة للمنافسة ووجود هذه الممارسات وآثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد، وقد يشمل ذلك إجراء دراسة عن هذه الممارسات في بلد بعينه؛ (ب) عقد حلقات دراسية وحلقات عمل تمهيدية بشأن دور المنافسة في النهوض بالتنمية وتوجيهها إلى جمهور واسع يشمل المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال والدوائر المعنية بالمستهلكين؛ (ج) تقديم المساعدة إلى البلدان أو المنظمات الإقليمية التي هي بصدد صياغة تشريعات بشأن المنافسة من خلال توفير معلومات عن هذه التشريعات في بلدان أخرى أو إسداء المشورة بشأن صياغة قوانين المنافسة وما يتصل بها من تشريعات؛ (د) تقديم خدمات استشارية لإنشاء هيئات معنية بالمنافسة أو تعزيزها، ويشمل ذلك عادةً إعداد تقرير الإطار المؤسسي وتدريب الموظفين المسؤولين عن المراقبة الفعلية للممارسات المانعة للمنافسة، بمن فيهم القضاة، وقد يشمل ذلك عقد حلقات عمل تدريبية و/أو التدريب أثناء العمل مع الهيئات المعنية بالمنافسة في البلدان التي لديها خبرة في ميدان المنافسة؛ (ه) تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لفائدة البلدان التي اعتمدت فعلاً تشريعات بشأن المنافسة ولديها خبرة في مراقبة الممارسات المانعة للمنافسة وترغب في تحسين عملية إنفاذها لهذه التشريعات أو في التشاور فيما بينها بخصوص قضايا محددة وتبادل المعلومات؛ (و) تقديم المساعدة إلى البلدان أو المنظمات الإقليمية التي ترغب في تنقيح تشريعاتها في مجال المنافسة وتلتمس مشورة الخبراء من الأونكتاد والهيئات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى، وذلك بغية تعديل قوانينها بأكثر الطرق الممكنة فعالية؛ (ز) إجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة للبلدان المهتمة؛ (ح) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغرض مساعدتها على تحسين طريقة تقييمها لآثار التعاون الإقليمي والثنائي على قضايا المنافسة؛ (ط) تقديم المساعدة إلى البلدان والمنظمات الإقليمية في تحديد دور سياسات المنافسة في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية، وتقييم الحاجة إلى وضع سياسات للمنافسة ذات توجه إنمائي وفهم آثارها على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي، فضلاً عن المساعدة في وضع استراتيجيات للتعاون الدولي في هذا المجال؛ و(ي) المساعدة في صياغة الأنظمة القطاعية وسياسات المنافسة الملائمة.

٨- ويرد أدناه وصف للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني.

موجز للطلبات التي وجهتها البلدان للحصول على المساعدة التقنية والتي لبّاها الأونكتاد في عام ٢٠٠٨

البلد صاحب الطلب/المستفيد	الأنشطة المتعلقة بصياغة القوانين والسياسات أو مراجعتها	استعراضات النظراء والمتابعة	بناء المؤسسات	أنشطة الدعوة	حماية المستهلك	تدريب الموظفين المحليين
إندونيسيا						x
أوزبكستان	x			x		x
بوتان					x	
بوتسوانا	x				x	
بوليفيا						x
بيرو						x
تونس						x
رواندا	x			x		
زامبيا	x					x
السلفادور						x
سوازيلند						x
العراق						x
الكاميرون				x		x
كوستاريكا		x				x
مدغشقر	x		x	x		
المكسيك				x		
موريشيوس	x		x			
موزامبيق	x					
نيكاراغوا						x
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	x					
الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا				x		x
منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	x				x	x
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	x					
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	x			x		x

ألف – الأنشطة الموجهة لفرادى البلدان

٩- واصل الأونكتاد، في عام ٢٠٠٨، بذل جهوده الموجهة حسب الطلب من أجل المساعدة على نشر ثقافة المنافسة في البلدان النامية. وفي سبيل ذلك، قدم الأونكتاد مساعدة تقنية فيما يتعلق بإعداد السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك أو إقرارها أو تنقيحها أو تنفيذها وكذلك في المجالات التي تساهم في التوصل إلى فهم أفضل للقضايا ذات الصلة وبناء القدرات المؤسسية الوطنية على إنفاذ تشريعات المنافسة الفعالة. كما ساعد الأونكتاد الحكومات في تحديد دور سياسات المنافسة في التنمية، وآثارها على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي، واستراتيجيات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في هذا الميدان. وفيما يلي المجالات الرئيسية للمساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في عام ٢٠٠٨.

١- الدعوة إلى المنافسة

١٠- اقترنت الأنشطة الاستشارية والتدريبية المختلفة التي اضطلع بها الأونكتاد بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وغير ذلك من الاجتماعات والأنشطة الموجهة إلى أصحاب المصلحة، أو التي تستهدف مسؤولين محددين أو جمهوراً واسعاً يشمل مسؤولين حكوميين وأكاديميين، فضلاً عن ممثلي دوائر الأعمال والمستهلكين. وقد أسهمت هذه الأنشطة في التوعية بدور المنافسة وتشجيع ثقافة المنافسة. وفي هذا السياق اشترك الأونكتاد مع حكومة الكاميرون في تنظيم الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بسياسات المنافسة في الكاميرون والتدويل، التي عُقدت في دولا في ٣٠ أيار/مايو. وقد حضر هذه الحلقة عدد كبير من المسؤولين الحكوميين وممثلي دوائر الأعمال والمجتمع المدني. كما نُظمت دورتان تدريبيتان عن تشريعات المنافسة في الاتحاد الأوروبي وقوانين بلدان أمريكا اللاتينية في جامعة مونتيري بالمكسيك في الفترة ٤-٥ تموز/يوليه، والفترة ١٥-١٦ آب/أغسطس. وقد استهدفت الدورتان طلبة الدراسات العليا بغية توسيع معارفهم فيما يتعلق بتشريعات المنافسة وتوعيتهم بالحاجة إلى إرساء وتعميق التعاون بين الأوساط الأكاديمية المكسيكية والأونكتاد في ميدان المنافسة. كما نُظمت في مدغشقر حلقة دراسية وطنية بعنوان "سياسات المنافسة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والحد من الفقر" بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (٥ تشرين الثاني/نوفمبر). وعُقدت الحلقة الدراسية بالتزامن مع إنجاز تقرير الإطار المؤسسي لقوانين وسياسات المنافسة، وأجريت مشاورات مع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، كما أجري في تشرين الثاني/نوفمبر استقصاءٌ للآراء بشأن القضايا المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، ولا سيما بشأن إنشاء هيئة معنية بالمنافسة. وفي إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL)، نُظم في الفترة ٨-٩ أيلول/سبتمبر في ماناغوا (نيكاراغوا) حدثٌ إعلامي لعرض نتائج الدراسات القطاعية الأربع التي أجريت في عام ٢٠٠٨ لقطاعات أساسية بالنسبة لاقتصاد نيكاراغوا. وقد أسهم هذا الحدث في زيادة وعي المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية وممثلي جمعيات المستهلكين ودوائر الأعمال بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالمنافسة، ولا سيما القضايا المتعلقة بإنفاذ قوانين المنافسة وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال المنافسة.

٢- المساعدة في إعداد قوانين المنافسة الوطنية

١١- في إطار الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان في صياغة و/أو مراجعة تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة، قُدّمت المساعدة إلى موزامبيق حيث روجع مشروع قانون المنافسة مع المسؤولين الحكوميين والخبراء بالتعاون مع الهيئة

البرتغالية للمنافسة. وحصلت الهيئة الزامبية للمنافسة على المساعدة في إعداد خطتها الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة ووضع الإطار المرجعي لمراجعة قانون المنافسة وصياغة سياسة عامة للمنافسة. وكان الهدف من المساعدة هو ضمان شروع الحكومة في عملية تنقيح شامل لقانون المنافسة والتجارة المنصفة. ويُنتظر أن تضع زامبيا إطاراً وطنياً لسياسة المنافسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت أمانة الأونكتاد إلى وزارة التجارة والصناعة في رواندا تعليقات على مشروع قانون المنافسة. وأعقب ذلك تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة (كيغالي، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)، كما عقدت مشاورات مع المسؤولين المكلفين بمشروع قانون المنافسة، مما أتاح إنجاز مشروع القانون ومهد الطريق أمام إنشاء هيئة وطنية للمنافسة، مع أخذ مختلف الجوانب الخاصة بهذا البلد في الحسبان. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، اضطُلع ببعثة إلى بوتسوانا لإعداد تقرير إطار مؤسسي لإنفاذ تشريعات المنافسة، وتضمنت أنشطة البعثة إجراء مشاورات مع الوكالات الحكومية ومراجعة مشروع قانون المنافسة وجمع المعلومات من أصحاب المصلحة. وأسهمت البعثة في تعزيز مهارات المسؤولين الحكوميين وتحسين فهمهم لمشروع قانون المنافسة ومتطلبات إنشاء هيئة للمنافسة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أُنجز التقرير وقُدّم مشروعه إلى الحكومة. وفي الشهر نفسه، قُدّمت المساعدة إلى أوزبكستان في إعداد مقترح لمشروع متعدد الأغراض في مجال المنافسة. ويتوخى المشروع إجراء تنقيح للتشريعات الوطنية في مجال المنافسة، فضلاً عن تنظيم مختلف أنشطة التدريب والدعوة.

٣- تدريب الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة

١٢- في إطار أنشطة تدريب الموظفين المكلفين بقضايا المنافسة، عُقد في جاكرتا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة قضايا المنافسة والتنظيم في قطاع الاتصالات، للموظفين في الهيئة الإندونيسية للمنافسة ولقضاة المحكمة العليا الإندونيسية. وشارك في تنظيم هذا الاجتماع كلٌ من الأونكتاد والهيئة الإندونيسية للمنافسة والوكالة الألمانية للتعاون التقني. كما نظم الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمنافسة في الكاميرون، في ٢٨ و٢٩ أيار/مايو في ياوندي، حلقة تدريب وطنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة لموظفي هذه اللجنة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه نظم الأونكتاد في تونس العاصمة، بالتنسيق مع كلٍ من المركز الكندي لبحوث التنمية ووزارة التجارة، أول حلقة عمل إقليمية بشأن "دور سياسات المنافسة في أزمة الغذاء الراهنة". وعُقدت هذه الحلقة في المركز الإقليمي لسياسات المنافسة المنشأ حديثاً بالتعاون بين الأونكتاد وتونس. وكانت حلقة العمل هذه الخطوة الأولى نحو تحقيق التناسق في نُهج الحكومات إزاء سياسات التنمية، وقد أُخذت بالحسبان الحاجة إلى تدخل الحكومات لتخفيف أثر طفرات الأسعار على الفقراء مع دعم أهداف قوانين المنافسة في الآن ذاته. وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قُدّمت المساعدة إلى لجنة المنافسة المنشأة حديثاً في سوازيلند لتقييم أول طلب اندماج ولتوفير المهارات في هذا المجال. كما حصلت لجنة سوازيلند للمنافسة، في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، على المساعدة في تقييم حالة اندماج في قطاع الطاقة. وقد أدّت هذه المساعدة إلى تنبه حكومة سوازيلند إلى وجود ممارسات مانعة للمنافسة في قطاع الطاقة، ومن ثم كلفت مكتباً استشارياً بصياغة سياسة وطنية للطاقة. ونُظمت دورة تدريبية عن قوانين وسياسات المنافسة والتعريف بقضايا حماية المستهلك، في الفترة من ٢ إلى ٩ أيلول/سبتمبر في جنيف، وشارك فيها مسؤولون حكوميون وممثلون للأوساط الأكاديمية من منطقة كردستان العراق. وقد أتاحت هذه الدورة التدريبية تقديم مساهمات لمشروع قانون المنافسة لحكومة كردستان العراق، وزيادة وعي المشاركين بالقضايا المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، وإنشاء روابط مع الأوساط

الحكومية والأكاديمية فضلاً عن المجتمع المدني لتعزيز أنشطة الدعوة إلى المنافسة. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية حلقة عمل تدريبية في ماناغوا بشأن قوانين وسياسات المنافسة. وكان هدف التدريب منصباً على الارتقاء بمعارف المدربين من الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية في مجال قوانين وسياسات المنافسة، لمنفعة مختلف القطاعات الاقتصادية في نيكاراغوا. وفي الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر نُظمت في كريبي حلقة دراسية وطنية عن المنافسة للمحققين التابعين للجنة الوطنية للمنافسة في الكاميرون، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وحكومة الكاميرون. وقد أسهمت هذه الحلقة في تعزيز قدرة المسؤولين الكاميرونيين على إنفاذ تشريعات المنافسة بكفاءة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤- بناء المؤسسات

١٣- يشمل دعم الأونكتاد للبلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية في مجال المنافسة، وللوكالات المنشأة حديثاً المعنية بالمنافسة، أنشطةً لدعم بناء المؤسسات. وفي هذا المجال، قدّم الأونكتاد المشورة إلى موريشيوس بشأن صياغة "إطار مؤسسي لتنفيذ قانون المنافسة". ويُنتظر أن تؤدي هذه المشورة إلى تعيين مسؤول تنفيذي أعلى لبدء أعمال لجنة المنافسة. وقد أعدّ الأونكتاد تقريراً تنفيذياً لمساعدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة والتعاونيات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل قانون المنافسة. وأثناء البعثة التي قام بها الأونكتاد إلى مدغشقر في تشرين الثاني/نوفمبر، أُنجز تقرير الإطار المؤسسي لقوانين وسياسات المنافسة بالتزامن مع تعيين مفوضين لهيئة المنافسة المقرر إنشاؤها وإذكاء الوعي بأهمية استقلالها.

٥- حماية المستهلك

١٤- في مجال حماية المستهلك، نُظمت حلقة دراسية وطنية عن الدعوة إلى تنفيذ قانون الممارسات التجارية غير المنصفة وحماية المستهلك، كما نُظمت حلقة عمل لتوعية موظفي القضاء المحليين و"أمين المظالم" المعني بإنصاف المستهلكين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر في كلٍ من مونغار وغيلفو (بوتان). وأسهمت الحلقتان في إزالة العراقيل المتعددة التي تعترض تنفيذ هذا القانون الجديد في بوتان. كما نُظم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في فرانسيستاون دورة تدريبية عن حماية ورفاه المستهلك للمسؤولين الحكوميين من الوكالات المركزية والمحلية معاً في بوتسوانا. وقد أتاحت هذه الدورة التدريبية تحسين فهم المقصود بأحكام قانون حماية المستهلك وتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات معالجة شكاوى المستهلكين.

٦- عمليات استعراض النظراء والمتابعة

١٥- إضافة إلى ذلك، لضمان الاتساق بين النهج الحكومية المتبعة إجمالاً في عملية الخصخصة وتحرير نظم التجارة والاستثمار، شرع الأونكتاد في عمليات استعراض نظراء طوعي مخصص لقوانين وسياسات المنافسة، تتيح وسيلة لاستعراض الكيفية التي تستطيع بها الإصلاحات في ميدان المنافسة أن تعزز التنمية وأن تضمن تسيير الأسواق على نحو يراعي مصلحة الفقراء. وقد أتاحت الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (جنيف، ١٥-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨) إطاراً عقد فيه الأونكتاد استعراض نظراء طوعياً لقوانين

وسياسات المنافسة في كوستاريكا. وقد أبرز استعراض النظراء الطوعي التحديات التي تواجهها لجنة كوستاريكا للمنافسة والفرص المتاحة لها، وتناول قضايا الاستقلال وأدوات التحقيق وإصلاح القانون. ونظر الأونكتاد كذلك في ما ينبغي عمله في المستقبل، أي سبل تناول القضايا الناشئة من تقرير استعراض النظراء والمناقشات، وقدّم مقترحاً محدداً لتوفير المزيد من المساعدة التقنية في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية.

باء – الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

١٦- تزايدت الأنشطة التي يقدمها الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات ضمن إطار الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية. وقُدّمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مجال تطبيق قواعد المنافسة الموحدة. وفي هذا السياق، شارك الأونكتاد في الاجتماع الإقليمي للجنة التوجيهية لمشروع الاتحاد المعني ببناء القدرات في مجال سياسات المنافسة، الذي عُقد خلال الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل في نيامي بالنيجر. كما نظم الأونكتاد، بالمشاركة مع أمانتي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حلقات دراسية إقليمية لمشاركين من الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين عُقدت في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو في باماكو بمالي. وقد تمثل هدف أول هذه الاجتماعات، وهو الحلقة التدريبية والإعلامية الإقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، في التعريف بمشروع القواعد الإقليمية للمنافسة ومناقشة الإطار التنظيمي الإقليمي لسياسات المنافسة. أما الحلقة الدراسية الثانية فقد أفسحت المجال أمام تبادل الآراء بين الخبراء في مجال المنافسة من الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والأونكتاد بشأن سبل الاستفادة من تجارب الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في تعزيز القواعد الموحدة للمنافسة في غرب أفريقيا.

١٧- وبعد تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في صياغة تشريعات المنافسة واعتماد لوائح وقواعد مشتركة للمنافسة، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة للإشراف على تطبيق وإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة على نطاق الاقتصاد الإقليمي. وفي هذا السياق، أتاح الأونكتاد خبيراً للحلقة الدراسية التي عُقدت في ليلونغوي بملاوي في الفترة من ٩ إلى ١٠ نيسان/أبريل، من أجل مساعدة لجنة المنافسة التي أنشأتها حديثاً السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تنفيذ اللوائح والقواعد الإقليمية في مجال المنافسة، فضلاً عن مساعدة المفوضين المعينين حديثاً في هذه اللجنة.

١٨- ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة زامبيا للمنافسة ولجنة زمبابوي للمنافسة والتعريفات الجمركية، حلقة دراسية إقليمية عن أساسيات المنافسة لبلدان منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، عُقدت في سيافونغا بزامبيا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو. وقد مكّنت هذه الحلقة الدراسية الموظفين المكلفين بالتحقيقات في الممارسات المانعة للمنافسة ومراقبة عمليات اندماج الشركات في العديد من بلدان منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من تعزيز مهاراتهم التدريبية في الإدارة وإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة. وفي إطار المفاوضات بشأن اتفاق الشراكة الاقتصادية بين بلدان منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي، قدّم الأونكتاد، مشورة تقنية بشأن إعداد النص المتعلق بسياسة المنافسة وحماية المستهلك وغيره من القضايا ذات الصلة، في أثناء الاجتماعين المعقودين في ليلونغوي بملاوي، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، ولوزاكا بزامبيا في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو، كما قدّم الأونكتاد مساعدة استشارية بشأن سبل تنفيذ اتفاق التعاون بشأن قوانين

وسياسات المنافسة الذي أبرمته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٥-٢٧ آب/أغسطس في غابورون ببوتسوانا).

١٩- وقد أسهمت الأنشطة المضطلع بها في إطار المرحلة الأولى من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL I)، والتي تحظى بدعم أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، إسهاماً كبيراً في تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في خمسة بلدان مستفيدة من بلدان أمريكا اللاتينية (بوليفيا وكوستاريكا والسلفادور ونيكاراغوا وبيرو). وقد اضُطلع بالعديد من الأنشطة في هذه البلدان، منها حلقات دراسية وحلقات عمل وإعداد دراسات قطاعية عن شروط المنافسة في قطاعات معينة وإصدار كتيبات لزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة وغير ذلك من الأنشطة. وفيما يلي ملخص للتحديات القائمة والعبر المستخلصة من المرحلة الأولى من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية:

(أ) التحديات الرئيسية: الحاجة إلى التغلب على الظروف المحلية التي تعرقل تنفيذ المشاريع القطرية. وللحصول على دعم مستمر من أفرقة برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية في جنيف وفي الميدان أهميةٌ فائقة في مواجهة هذه التحديات؛

(ب) ينبغي أن تكون بعثات تقصي الحقائق قصيرة المدة وأن توفر أهدافاً عامة للأنشطة لدى الشروع في مرحلة جديدة من البرنامج و/أو خطة التشغيل السنوية؛

(ج) تعزيز التخطيط السنوي للأنشطة والمناقشات عن طريق خطة التشغيل السنوية؛

(د) تعزيز تبادل الخبرات بين الجهات المستفيدة طيلة فترة تنفيذ البرنامج، بما في ذلك أثناء اجتماعات الرصد السنوية؛

(ه) تحسين عملية تقديم الملاحظات المواضيعية بشأن جميع الأنشطة على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. ويتعين أن يتيح الأونكتاد دعم فرقة عمل مواضيعية من فرع المنافسة وحماية المستهلك؛

(و) يتعين تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المحليين والمنسق الوطني لدى تنفيذ الأنشطة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء أفرقة مرجعية محلية يترأسها المنسقون الوطنيون والأونكتاد؛

(ز) عوامل النجاح: تمثل أحد أهم عوامل نجاح المرحلة الأولى من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية في تعزيز حس ملكية البرنامج لدى منسقي المشروع القطريين عن طريق تنظيم لجانٍ لإدارة المشروع. وقد أسهم ذلك في صياغة الأنشطة صياغةً سليمة على الصعيد المحلي.

٢٠- وبعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، تم الحصول على الموارد اللازمة لإطلاق المرحلة الثانية منه (والتي تتضمن كولومبيا). وتشمل الأنشطة الجديدة المزمع تنفيذها لهذه المرحلة الثانية أنشطةً على الصعيدين الوطني والإقليمي معاً.

٢١- أما على الصعيد الوطني فترتبط الأنشطة بالأهداف الوطنية المتوخاة لكل بلد مستفيد. ففي حالة كولومبيا، سيتناول برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية القضايا المتصلة بالافتقار إلى التقييم المؤسسي والتنفيذ والتعاقد الخارجي في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، ستهدف الأنشطة إلى تحديد العناصر المطلوبة للتوصل إلى تشكيل جهاز وطني منتج وتصميم الاستراتيجيات الكفيلة بتوفير حوافز لإنشاء مؤسسات الأعمال. أما في كوستاريكا، فستواصل المرحلة الثانية من البرنامج تعزيز الإطار التنظيمي للجنة المعنية بتشجيع المنافسة في كوستاريكا عن طريق توسيع نطاق التدابير الوقائية لتنظيم المنافسة وتعزيز حماية المستهلك عن طريق تقوية القدرات المؤسسية والإطار التنظيمي. وفي السلفادور، يُعتزم تقوية الإطار التنظيمي والقدرات المؤسسية لهيئة الرقابة على المنافسة عن طريق أنشطة الدعوة إلى المنافسة. وإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج على تعزيز الحماية الفعلية لحقوق المستهلكين وتوطيد النظام الوطني لحماية المستهلكين. وفي نيكاراغوا، سيواصل البرنامج العمل على إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإنفاذ قانون المنافسة على الصعيد المحلي. ويُنتظر أن يواصل البرنامج، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، تشجيع تحسين أداء الأسواق الداخلية من أجل تعزيز رفاه السكان ككل وتحقيق توزيع أكثر مساواة للسلع والخدمات بأسعار ونوعية أفضل. وفي بيرو، سيسعى البرنامج إلى تعزيز أنشطة بناء المؤسسات التي سيضطلع بها المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في مجال المنافسة وحماية المستهلك. وإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى بناء نظام كفء لحماية المستهلك على الصعيد الوطني. ويتمثل أحد العناصر الهامة للبرنامج في تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين قدراتها التنافسية.

٢٢- أما على الصعيد الإقليمي فستضطلع المرحلة الثانية من البرنامج بدراسات قطاعية إقليمية واستعراضات للسوق في البلدان المستفيدة. كما يُزمع الاضطلاع بأنشطة منسقة عن طريق الأحداث الدولية المتعلقة بإنفاذ قوانين المنافسة (التحقيقات ومعالجة القضايا والإجراءات القانونية). ويتمثل عنصر آخر من عناصر البرنامج في تنظيم حلقات دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. وسيتمثل عنصر أخير في نشر الدراسات القطاعية الوطنية التي أجريت في إطار البرنامج.

٢٣- وقد نشر الأونكتاد موجزاً عن البرنامج ونتائجه في مختلف المحافل على الصعيد الدولي. وكانت النتيجة أن أعربت بلدان نامية أخرى عن اهتمامها بالانضمام إلى البرنامج. ولذلك وجّه الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ نداءً إلى الجهات المانحة والمستفيدة الجديدة المحتملة في المناطق الأخرى كي تقوم بمبادرة مماثلة تراعي فيها الخبرة المكتسبة في إطار تنفيذ برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (انظر الإطار).

ملخص الأحداث الموازية والجانبية المتعلقة بالمنافسة في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد - برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية: ما هي الإنجازات المنتظرة في ميدان قوانين وسياسات المنافسة؟

شارك أكثر من ١٥٠ مندوباً من البلدان المتقدمة والنامية في الحدث الجانبي المتعلق بسياسات المنافسة الذي اشترك الأونكتاد في تنظيمه مع الحكومة السويسرية. وقد عرضت في هذه المناسبة أعمال الأونكتاد المتعلقة ببناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وكان برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية هو محور هذا الحدث الذي أتاح فرصة للأونكتاد وللجهات المانحة والبلدان المستفيدة وغيرها من

المؤسسات، لمناقشة البرنامج واستعراض قصص النجاح والعبر المستخلصة واستكشاف مجالات تطبيقه في المناطق والبلدان المهتمة الأخرى. كما أتاحت المناقشات الفرصة لإجراء تبادل بناء للآراء بشأن سبل تحديد طرائق جديدة ومبتكرة لتوفير خدمات بناء القدرات لعدد متزايد من البلدان والتجمعات الإقليمية المهتمة، نظراً للموارد المحدودة المتاحة للأونكتاد. وقد أثنت سويسرا وغيرها من الجهات المانحة المحتملة (المملكة المتحدة والنرويج وألمانيا) على نجاح برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية وأعربت عن دعمها لمقترح تكرار هذا البرنامج الناجح في مناطق أخرى. كما أعرب الشركاء الإنمائيون والبلدان المستفيدة عن الحاجة إلى تدعيم المشاريع ومباشرة عملية تجميع مواضيعي لأنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وهي العملية التي دعا إليها مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وفي هذا الصدد، رأى المشاركون أن هذه المجموعات ينبغي أن تكون قادرة على تقديم مساعدة تقنية فعالة من حيث التكلفة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تحديد أساليب جديدة ومبتكرة لإيجاد أوجه تآزر بين الأونكتاد وشركائه والجهات المستفيدة. إضافة إلى ذلك تمخضت المشاورات عن التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن يحدد الأونكتاد احتياجات البلدان الأفريقية في مجالي المنافسة وحماية المستهلك، وأن يقدم المساعدة إلى أوغندا ورواندا وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا؛

(ب) ينبغي أن يحسّن الأونكتاد استراتيجيته في مجال الاتصال من أجل تحسين نشر المعلومات عن برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية وعن أعماله الأخرى المتعلقة بسياسات المنافسة في مختلف المناطق والبلدان؛

(ج) ينبغي أن يدمج الأونكتاد قصص النجاح التي تمخض عنها برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية مع البرامج الأخرى، بما في ذلك برنامج تطوير المشاريع (أمبريتيك) وأعمال الأونكتاد في مجال الاستثمار. كما ينبغي أن يعتمد الأونكتاد نهجاً كلياً لدمج المنافسة كقضية شاملة لمختلف القطاعات؛

(د) ينبغي أن يوفر الأونكتاد معلومات مفصلة عن الأنشطة المستقبلية كي يتسنى للدول الأعضاء النظر في المشاركة في تكرار تجربة برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية.

جيم – المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات

٢٤- في عام ٢٠٠٨، شارك موظفو الأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات المتعلقة بقضايا قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وعلى وجه الخصوص، شاركت أمانة الأونكتاد بنشاط في الأحداث التالية: (أ) اجتماعات مختلفة ذات صلة بالمنافسة عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترات من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير، ومن ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ومن ٢١ إلى٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في باريس؛ (ب) المؤتمر السنوي المعني بالمنافسة والخصخصة الذي عُقد في القاهرة في ٢٨ كانون الثاني/يناير؛ (ج) مؤتمر المعهد الألماني للمنافسة الذي عُقد في إنسبروك (النمسا) في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير؛ (د) الحلقة الدراسية المتعلقة بالقوة الشرائية للمتاجر الضخمة، التي عُقدت في بروكسل في ١٤ أيار/مايو؛ (هـ) منتدى قوانين

المنافسة الآسيوي لعام ٢٠٠٨، الذي نُظم في شنغهاي بالصين في ٢٥ أيار/مايو؛ (و) المنتدى المعني بالمنافسة الذي عُقد في سونسوناتي بالسفادور في ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه؛ (ز) الاجتماع الافتتاحي للجنة المنافسة وحماية المستهلك التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في غابورون ببوتسوانا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس؛ (ح) منتدى أمريكا اللاتينية المعني بالمنافسة (١٠-١١ أيلول/سبتمبر) والمنتدى السادس الإيبيري الأمريكي المعني بالمنافسة (١٢ أيلول/سبتمبر) اللذان عُقدا في ماناغوا (نيكاراغوا)؛ (ط) المؤتمر السنوي الرابع المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الذي عُقد في هونغ كونغ بالصين يومي ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر.

دال - أمثلة على تأثير اعتماد قوانين وسياسات المنافسة على اقتصادات البلدان النامية

٢٥- من الصعب قياس الأثر المباشر لاعتماد قوانين وسياسات للمنافسة على الاقتصاد. بيد أن التدابير غير المباشرة - كالتغييرات في السياسات الحكومية واللوائح لصالح تهيئة بيئة مواتية لازدهار المشاريع التجارية - التي تُتخذ لمنفعة المستهلكين وتسيّر الأسواق على نحو يراعي مصلحة الفقراء يمكن أن تكون مؤشراً على التحسن في بيئة الأعمال، وذلك عن طريق خفض تكلفة مزاولة الأعمال التجارية وتعزيز رفاه المستهلك. وتوضح الأمثلة التالية بعض التغيرات التي حدثت مؤخراً في البلدان التي قدم إليها الأونكتاد مساعدة في مجال قوانين وسياسات المنافسة والتي سُجلت فيها تغيرات ملحوظة:

(أ) أطلقت كينيا برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التراخيص أدّى إلى إلغاء ١١٠ رخصة تجارية وتبسيط إجراءات ثمانية أنواع أخرى، ما أدّى إلى تقليص مدة وتكلفة الحصول على رخص البناء وتسجيل الشركات. ومع انتهاء البرنامج سيتسنى تبسيط أو إلغاء أكثر من ٦٠٠ رخصة من الرخص البالغ عددها ١ ٣٠٠ رخصة. كما أدّى استعراض النظراء لقوانين المنافسة في إطار الأونكتاد وتعديل قانون الاحتكارات وضبط الأسعار إلى إدخال المنافسة في قطاع تقييم الأراضي (بإفساح المجال أمام مزاولي المهنة من القطاع الخاص) واختصار الفترة التي يستغرقها تقييم الأراضي لتصبح أسبوعاً واحداً بدلاً من شهر. كما وسّع مكتب الإقراض الخاص تغطية قاعدة بياناته بإضافة تجار التجزئة وشركات المرافق العامة كمصادر للمعلومات؛

(ب) وفي ملاوي باشر الفرع التجاري لمحكمة بلانتير العليا النظر في القضايا التجارية وتعيين قضاة متخصصين في هذه القضايا. وقد أسهم التدريب الذي قدمه الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق هذه التطورات أيضاً؛

(ج) واعتمدت موزامبيق قانوناً تجارياً جديداً يحل محل قانون ١٨٨٨ التجاري. ويطبق القانون الجديد قواعد حديثة لإدارة الشركات ويعزز حقوق وواجبات مالكي أسهم الأقلية. كما يحدد القانون بشكل أفضل مسؤوليات مجالس الإدارة. ويحدّث القانون أيضاً عملية تسجيل المشاريع التجارية فيلغي التسجيل المؤقت ويجعل الاستعانة بمكاتب التسجيل اختيارياً. وهذه الإصلاحات هي تكملة لاعتماد إطار لسياسة المنافسة ولإعداد قانون للمنافسة في إطار مشروع للأونكتاد. كما أصبح لدى محكمة مابوتو قاضيان متخصصان مكلفان بالمسائل التجارية وقواعد محاكمة جديدة ينبغي أن تزيد من كفاءة النظام القضائي؛

(د) واستحدثت إندونيسيا عملية مبسطة ورخصاً مؤقتة جديدة تسمح بالشروع في البناء إلى حين صدور الموافقة على الرخصة الكاملة، مما أدّى إلى تقليص الوقت الذي يستغرقه الحصول على رخصة بناء من ٤٩ يوماً إلى ٢١ يوماً. كما أُسقط الحد الأدنى للقروض الذي كان يبلغ ٥٠ مليون روبية في سجل الائتمانات العامة مما أدّى إلى زيادة في نطاق القروض بنسبة ١٥٠ في المائة. وتشكل هذه الإصلاحات جزءاً من سياسة المنافسة التي تدعو إليها الهيئة الإندونيسية للمنافسة في الدوائر الحكومية والبرلمان. وتشمل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى إندونيسيا تدريب موظفي الهيئة الإندونيسية للمنافسة وقضاة المحكمة العليا والمحاكم المحلية؛

(هـ) واعتمدت ماليزيا مؤخراً، بمساعدة من الأونكتاد، إطاراً لسياسة المنافسة يشكل أساساً لقانون جديد للمنافسة. كما أسرعت ماليزيا في عملية التدقيق في المشاريع التجارية وتسجيلها، فقلّصت بذلك التأخيرات التي تشهدها هذه العملية بواقع أسبوع. وخفضت ماليزيا الضرائب على الأرباح وبسّطت عملية تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية فقلصت المدة الزمنية التي يستغرقها تقديم هذه الإقرارات بواقع ٢٤ ساعة؛

(و) وتسمح فييت نام، التي استفادت من مساعدة الأونكتاد في إعداد مرسومها الخاص بحماية المستهلك وقانونها الخاص بالمنافسة، بأن تستخدم المؤسسات التجارية وصفاً عاماً لأصولها والتزاماتها في اتفاقات ضمان القروض وأن تستخدم الأصول المستقبلية لضمان دين أو التزام. كما اعتمدت فييت نام قانونين جديدين للأوراق المالية والمشاريع التجارية. وينشئ قانون الأوراق المالية مركزاً جديداً لتبادل الأوراق المالية والتداول فيها. أما قانون المشاريع التجارية فيسمح بمشاركة المستثمر في أعمال الشركات الكبرى ويوسّع عملية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، كما يستحدث هذا القانون واجبات استئمانية على المديرين؛

(ز) وأجرت كلٌ من كوستاريكا والسلفادور، وكلتاهما استفادتا من برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية الذي نفذه الأونكتاد، إصلاحات هامة. فقد سمحت كوستاريكا للتجار بإرسال إقراراتهم الجمركية إلكترونياً وحسّنت قدراتها في مجال خدمات الزبائن، ما أدّى إلى خفض المدة الزمنية التي تستغرقها التجارة عبر الحدود بواقع ستة أيام للواردات وسبعة أيام للصادرات. أما السلفادور فقد أنشأت مركز خدمات جامعاً للمستوردين، فسهلت بذلك عملية التوثيق والموافقة؛

(ح) وضمّت ترينيداد وتوباغو، التي ساعدها الأونكتاد في إعداد إطار مؤسسي لقانون المنافسة، شركات المرافق العامة كمصدر معلومات لمكاتب الإقراض، موسعةً بذلك قاعدة المعلومات المتعلقة بالائتمان. كما خُفّض معدل ضريبة دخل الشركات من ٣٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة؛

(ط) وخفضت مصر، التي ساعدها الأونكتاد خلال السنوات الأخيرة على إعداد واعتماد قانون للمنافسة، الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس مشروع تجاري من ٥٠ ٠٠٠ جنيه مصري إلى ١ ٠٠٠ جنيه فقط، كما قلصت الفترة الزمنية اللازمة لبدء المشروع وتكاليفها بمعدل النصف. وخفضت مصر كذلك تكلفة تسجيل الملكية العقارية من ٣ في المائة من قيمة العقار إلى رسم ثابت منخفض. وأُطلقت مجمعات خدمات جديدة للتجار في جميع الموانئ، مما أدّى إلى تقليص فترة الاستيراد بواقع سبعة أيام وفترة التصدير بواقع خمسة أيام. كما خفضت مصر تكلفة معاملات الترخيص؛

(ي) وفي تونس، التي استفادت من المساعدة التقنية للأونكتاد ومن ضمنها استعراض نظراء لقانون المنافسة التونسي في عام ٢٠٠٥، تمت حوسبة الملفات في إدارة الملكية العقارية، مما أدّى إلى تقليص المدة اللازمة لتسجيل الملكية العقارية من ٥٧ يوماً إلى ٤٩ يوماً. كما خفضت تونس الضريبة على أرباح الشركات من ٣٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة وعززت المعلومات الائتمانية وقامت بإلغاء الشرط الخاص بالحدّ الأدنى لرأس المال المدفوع لتأسيس الشركات والقيد بالسجل التجاري وهو الحد الذي كان يبلغ ٠٠٠ ٢٠ دينار؛

(ك) أما بوتان، التي تتلقى مساعدة من الأونكتاد في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وبناء قدراتها في مجال حماية المستهلك وممارسات التجارة المنصفة، فقد سهلت على منظمي المشاريع بدء شركات تجارية ذات مسؤولية محدودة عن طريق إلغاء إجراءين هما الموافقة على الاسم وعلى موقع الشركة، وعن طريق زيادة كفاءة إدارة تسجيل الشركات. وبذلك تقلصت المدة اللازمة لبدء عمليات المشروع التجاري في تيمفو من ٦٢ يوماً إلى ٤٨ يوماً. وإضافة إلى ذلك، أقرّت الجمعية الوطنية مشروع قانون الأراضي لعام ٢٠٠٧ ومشروع قانون حماية المستهلك. وسيتيح إنشاء لجنة لمكافحة الفساد مزيداً من الرقابة على المشتريات في القطاع العام.

٢٦- وقد عُقد نقاش مكثف بين الدول الأعضاء بشأن معايير تقييم أثر المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة، وذلك في إطار مائدة مستديرة بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية عُقدت أثناء الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٨).

٢٧- وتطرق النقاش إلى أهمية التحليل الدقيق لاحتياجات الدول متلقية المساعدة لضمان النتائج. وأشير إلى ضرورة الاتساق في الأهداف والنهج والأنشطة لكلٍ من الجهة التي تقدم المساعدة التقنية والجهة المتلقية. كما شُدّد على أهمية ضمان وحدة المصالح بين جميع أصحاب المصلحة والحاجة إلى تسوية جميع القضايا العالقة في مستهل العملية. وينبغي الحرص على الشفافية والمساءلة والموضوعية في تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية. وشُدّد كذلك على ضرورة إجراء تقييم دقيق لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية.

٢٨- وأعرب المندوبون عن تقديرهم لبرامج المساعدة التقنية وبناء القدرات التي ينفذها الأونكتاد. وأشير إلى الدور الهام الذي اضطلع به الأونكتاد في صياغة سياسات المنافسة وحماية المستهلك لدى العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي. وكانت المساعدة التقنية مفيدة عموماً، وبخاصة في مجالات تشمل تدريب موظفي الوكالات المعنية بالمنافسة والقضاة الأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقد تمخضت الدورات التدريبية للقضاة في بعض الحالات عن تحسين إنفاذ قوانين المنافسة وإدراج مقررات دراسية عن المنافسة في جامعات البلدان النامية. وأشيد كذلك بعمل الأونكتاد في مجال رسم الخرائط الاقتصادية والدراسات القطاعية لمساهمته في ضمان تحديد احتياجات البلدان المعنية قبل وضع قوانين أو سياسات المنافسة الخاصة بها. كما عُقدت حلقات عمل تثقيفية لأغراض الدعوة على الصعيدين الوطني والإقليمي في معظم البلدان النامية. وشُدد كذلك على الحاجة إلى استمرار الجولات الدراسية وفترات العمل التدريبية في وكالات المنافسة المتقدمة.

٢٩- ودعت الوفود إلى أن يواصل الأونكتاد برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما لمساعدة الوكالات الحديثة النشأة المعنية بالمنافسة في البلدان النامية على وضع الخرائط الاقتصادية وصياغة قوانين وسياسات

المنافسة. واتُفق على أن ضمان فعالية برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات يقتضي التزام جميع الأطراف – المستفيدة منها والمانحة – بتنفيذ البرامج. وأبدت البلدان المانحة استعدادها لدعم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ودعت إلى وضع برامج حسب الطلب تأخذ في الاعتبار الطاقة الاستيعابية للبلدان المستفيدة. وسُلط الضوء على القيود المالية المعوقة للمساعدة التقنية ودعا المندوبون البلدان المانحة إلى أن تسهم في صندوق الأونكتاد الاستئماني المعني ببناء القدرات من أجل سياسة المنافسة (يرد ملخص لمناقشات المائدة المستديرة في الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/72).

ثانياً – معلومات عن أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

٣٠- يقدم هذا الفرع ملخصاً لردود الدول الأعضاء على مذكرة الأمين العام UNCTAD/DITC/CLP/Misc/2008/2 المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، التي يطلب فيها معلومات عن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

ألف – أذربيجان

٣١- تستفيد أذربيجان من المساعدة التقنية التي تقدمها المفوضية الأوروبية في مجال سياسات المنافسة. وعلى وجه الخصوص، موّل الاتحاد الأوروبي مشروعاً لدعم وحدة التنسيق الوطنية للمساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، ولتنفيذ اتفاق الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان. ويهدف هذا المشروع في جملة أهداف إلى المساعدة في المجالين التاليين: (أ) تنفيذ الأحكام التجارية والاقتصادية لاتفاق الشراكة والتعاون وخطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان في إطار سياسة الجوار الأوروبية؛ (ب) تقريب التشريعات الوطنية من مجموعة تشريعات الاتحاد الأوروبي وبناء قدرات الإدارات العامة والتوعية. وتشكل المنافسة أيضاً أحد القطاعات التي يستهدفها الدعم في إطار التقريب القانوني.

باء – اليونان

٣٢- تتعاون اللجنة اليونانية للمنافسة مع الهيئات الوطنية المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال شبكة المنافسة الأوروبية التي تنظمها المفوضية الأوروبية. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تتعاون اللجنة اليونانية للمنافسة مع بلدان أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي تعاوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف بشكل منتظم. وقد حدث أن قدمت اللجنة اليونانية للمنافسة المساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عندما طُلب منها ذلك. ويمكن أن تكون اللجنة مفيدة بشكل خاص في تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان البلقان (بما فيها البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) لوجود عدد كبير من الشركات اليونانية التي تمارس أنشطة في هذه المنطقة ولأن السلطات اليونانية تُبلّغ بحدوث عدد كبير من عمليات اندماج الشركات واحتيازها في هذه البلدان.

جيم – اليابان

٣٣- قدمت اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة المساعدات التقنية التالية في عام ٢٠٠٨: (أ) التدريب المركز على الاحتياجات القطرية للصين وإندونيسيا؛ (ب) التدريب الجماعي لعشرة بلدان نامية؛ (ج) حلقات عمل محلية للصين؛ (د) إيفاد مستشار إلى فييت نام للعمل هناك فترة طويلة؛ (هـ) الدورة التدريبية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في إندونيسيا؛ (و) إيفاد مسؤولين إلى حلقات دراسية نظمتها هيئات أخرى ومنظمات دولية منها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد. وقُدِّمت المساعدة المدرجة في النقاط (أ) إلى (د) بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

دال – مدغشقر

٣٤- قدّم قسم المنافسة التابع لإدارة المنافسة والجودة وحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، عرضاً عن المشروع المعنون "دعم القطاع الخاص – فرع المنافسة والاستهلاك" والذي يتضمن الأنشطة التالية المخطط لها:

(أ) إضفاء طابع رسمي على الوحدة التقنية التحضيرية وتنسيق أنشطة مجلس المنافسة؛

(ب) إنجاز النص التطبيقي لقانون المنافسة ٢٠٠٥-٠٢٠ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ واعتماده؛

(ج) تعيين أعضاء المجلس؛

(د) وضع المخطط التنظيمي لمجلس المنافسة وخطه عمله؛

(هـ) تعيين موظفين دائمين في المجلس؛

(و) تخصيص المواد والمعدات اللازمة للمجلس؛

(ز) إجراء دراسات عن حالة المنافسة في مدغشقر؛

(ح) تعزيز قدرات الأطراف المتنافسة.

هاء – الاتحاد الروسي

٣٥- تقدم الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار، في إطار المجلس المشترك بين الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة المعني بسياسة مكافحة الاحتكار، مساعدة منهجية وعملية إلى الهيئات المعنية بالمنافسة لبلدان كومنولث الدول المستقلة. وتشمل هذه المساعدة تدريب موظفي سلطات مكافحة الاحتكار في هذه البلدان، وتوفير معلومات عن تعديلات التشريعات المتعلقة بالمنافسة في الاتحاد الروسي ومواصفات تطبيقها، فضلاً عن المعلومات عن نتائج التحقيقات القطاعية والمشاورات بشأن التعديلات المقترحة على تشريعات المنافسة وإنفاذها وعن أنشطة الدعوة إلى المنافسة. وقد دأبت الإدارة الاتحادية لمكافحة الاحتكار، بوصفها عضواً في شبكة المنافسة الدولية، على

تقديم مساعدة نشطة إلى سلطات مكافحة الاحتكار في بلدان كومنولث الدول المستقلة للمشاركة في أنشطة شبكة المنافسة الدولية. وقد أدّى ذلك إلى انضمام عدة هيئات معنية بالمنافسة في هذه البلدان إلى الشبكة (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوكرانيا وأوزبكستان).

٣٦- وفي عام ٢٠٠٨، نجحت الإدارة في تنفيذ ستة مشاريع تتناول قضايا مختلفة في إطار برنامج تبادل معلومات المساعدة التقنية (TAIEX) للمفوضية الأوروبية. كما قدمت طلبات تتعلق بعدة مشاريع جديدة في إطار البرنامج نفسه يُزمع تنفيذها في عام ٢٠٠٩. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، قدّمت الإدارة كذلك طلباً للمشاركة في برنامج مرفق المساحة المشتركة ضمن إطار برنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة (TACIS). كما تخطط الإدارة في عام ٢٠٠٩ لتنفيذ عدة مشاريع دولية بمشاركة ممثلي الهيئات المعنية بالمنافسة في بلدان كومنولث الدول المستقلة، ومنها "الحلقة الدراسية بشأن الكارتلات" التي يُزمع عقدها تحت رعاية شبكة المنافسة الدولية (سانت بطرسبرغ، أيار/مايو ٢٠٠٩) و"مؤتمر المنافسة الدولي المشترك بين البرازيل وروسيا والهند والصين" الذي يُزمع تنظيمه في أيلول/سبتمبر في كازان.

واو - سويسرا

٣٧- تدعم أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية، في إطار برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، تعزيز الخبرات في مجال سياسات التجارة وتنفيذ السياسات التجارية الملائمة في البلدان النامية. ويشكل تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك أحد المجالات السياساتية الهامة التي تنشط فيها الأمانة. وفي عام ٢٠٠٨، دعمت الأمانة في هذا المجال برنامجين هما:

(أ) البرنامج المتعدد الأطراف المعنون "تعزيز المؤسسات والقدرات في ميدان المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL)" الذي يضطلع الأونكتاد بتنفيذه، وهو برنامج شامل يهدف إجمالاً إلى تقوية المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في بوليفيا وكوستاريكا والسلفادور ونيكاراغوا وبيرو خلال مرحلته الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٨). كما سيتضمن البرنامج كولومبيا خلال مرحلته الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٢). ويتوخى البرنامج ستة أنواع من الأنشطة هي: التدريب، والحلقات الدراسية الإعلامية، والحملات الدعوية، والخدمات الاستشارية، وتحليل الخيارات السياساتية، وبناء المؤسسات. وترتبط هذه الأنشطة بكلٍ من قوانين وسياسات المنافسة وسياسات حماية المستهلك. ويتصدى هذا البرنامج الذي تدير دفته الأطرافُ المستفيدة إلى نوعين من الاحتياجات. فالنوع الأول يتعلق بالبلدان التي لديها قوانين منافسة وهيئة معنية بالمنافسة للمعاقبة على الممارسات المانعة للمنافسة. أما النوع الثاني، فيتعلق بالبلدان التي ليست لديها تشريعات متعلقة بالمنافسة ومن ثم فهو يركز على زيادة الوعي بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه قوانين المنافسة في ردع الممارسات المانعة للمنافسة والقضاء عليها. وإضافة إلى تقديم الدعم على الصعيد الوطني، فإن برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية يشجع تبادل الخبرات بين البلدان المستفيدة بغرض تحقيق أقصى المنافع الممكنة من الأنشطة المخطط لتنفيذها؛

(ب) البرنامج الثنائي المعنون "تعزيز الهيئات المعنية بالمنافسة في فييت نام" (٢٠٠٨-٢٠١١). ويؤسس هذا البرنامج على النتائج الإيجابية لبرنامج سابق استمر لمدة عامين (٢٠٠٤-٢٠٠٦) وحظي بتمويل أمانة الدولة للشؤون

الاقتصادية السويسرية بهدف تعزيز ثقافة المنافسة في بلدان منطقة ميكونغ، بما فيها فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. وأثناء المرحلة الأولى من هذا البرنامج قدمت اللجنة السويسرية للمنافسة بعض المساعدة التقنية إلى هيئة المنافسة الفييتنامية المنشأة حديثاً. ومع ذلك، تجلت الحاجة إلى تقديم دعم أكبر بكثير لتعزيز العمليات اليومية للهيئة المعنية بالمنافسة، وإلى قيام تعاون مباشر بين اللجنة السويسرية للمنافسة وهذه الهيئة. وتنفذ المرحلة الثانية من البرنامج في مجالين. فعلى الصعيد المؤسسي، يركز البرنامج على تحسين القدرات المؤسسية والعمليات الداخلية والقدرة على الإنفاذ لكلٍ من الإدارة الفييتنامية لتنظيم المنافسة والمجلس الفييتنامي للمنافسة. كما يهدف البرنامج إلى إبراز دور هيئة المنافسة في فييت نام على الصعيدين الداخلي والدولي، وتطوير قدرات المجتمع المدني في مجال المنافسة.

٣٨- ويجري النظر كذلك في إمكانية توسيع نطاق المساعدة التقنية لتشمل كلٍ من غانا وإندونيسيا.

زاي – الولايات المتحدة الأمريكية

٣٩- في عام ٢٠٠٨ استمرت وزارة العدل ولجنة التجارة الاتحادية في تقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى الوكالات الجديدة المعنية بالمنافسة، بما فيها وكالات المنافسة في الصين ومصر والهند وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا وتركيا وفييت نام. كما أبدت الوزارة واللجنة تعليقات على القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية المقترحة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واستضافتا عدة زيارات وبعثات دراسية قام بها مسؤولون من وكالات المنافسة المنشأة حديثاً (زامبيا مثلاً) وأوفدتا مسؤولين وموظفين للمشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي استضافتها وكالات أخرى (لجنة التجارة المنصفة في بولندا وفي مقاطعة تايوان الصينية) وشاركت في جهود أخرى لمساعدة الوكالات المنشأة حديثاً، كتقديم المشورة بشأن حالات وقضايا متنوعة بواسطة البريد الإلكتروني والهاتف وعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو. وإضافة إلى ذلك، أسهمت الوزارة واللجنة بخبراء في العديد من الأحداث التي نظمتها مراكز التدريب الإقليمية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك حلقات عمل عن الكارتلات وأساليب التقييم الكمّية والسلوك الأحادي الجانب. وتشارك الولايات المتحدة في برنامج التشاور وبرنامج الشراكة لشبكة المنافسة الدولية وفي دعواتها لتبادل الخبرات مع الوكالات الجديدة. كما تشارك لجنة التجارة الاتحادية في رئاسة الفريق الفرعي المعني بالمساعدة التقنية التابع لفريق العمل المعني بتنفيذ سياسات المنافسة الذي أنشأته شبكة المنافسة الدولية.

٤٠- وواصلت لجنة التجارة الاتحادية برنامجها المعنون "الشبكة المأمونة" الموجه للزملاء والمتدربين على الصعيد الدولي. ويتيح هذا البرنامج لموظفي الوكالات الأجنبية قضاء فترة تصل إلى ستة أشهر في اللجنة للتعرف على كيفية اضطلاع موظفي اللجنة القانونيين والاقتصاديين بعملهم. وقد استضافت اللجنة، على مر العام، سبعة زملاء ومتدربين في مجال المنافسة وثلاثة زملاء ومتدربين في مجال حماية المستهلك من النمسا والبرازيل وكندا ومصر وهنغاريا وإسرائيل وتركيا.

٤١- وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ عقدت الوزارة واللجنة حلقة عمل عامة عن المساعدة التقنية. وقد ضمّت حلقة العمل مجموعة رائعة من المشاركين – بمن فيهم مسؤولون من الهيئات المعنية بالمنافسة في كلٍ من هنغاريا وإيطاليا وبيرو، وأكاديميون بارزون في مجال مكافحة الاحتكار، وأخصائيون من القطاع الخاص، ومنظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي – لمناقشة برامج المساعدة التقنية التي تقدمها شعبة مكافحة الاحتكار ولجنة التجارة الاتحادية. وقد لاقت حلقة العمل، التي ضمت خمس مناقشات تفاعلية وحضرها نحو ١٠٠ شخص، نجاحاً باهراً.

وتلقت الوكالات ملاحظات إيجابية على جهودها المبذولة حتى الآن، فضلاً عن الكثير من المقترحات القيّمة لتحقيق أقصى فعالية ممكنة لبرامجها في المستقبل.

٤٢- وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، عقدت وزارة العدل برنامجها التدريبي السنوي الثاني عن مكافحة الاحتكار واقتصادياتها لكلٍ من موظفيها وموظفي الوكالات الأجنبية لمكافحة الاحتكار. وقد حضر البرنامج ستة عشر موظفاً من ١٠ وكالات أجنبية لمكافحة الاحتكار. وتناولت الدورة التدريبية مواضيع متنوعة، منها الآثار الأحادية والمنسقة، واتفاقات التعامل الحصري، وسبل الانتصاف. واختتمت الدورة ببرامج عملية عن الأخطاء الشائعة التي تُرتكب في سياق التحقيقات المتعلقة بمكافحة الاحتكار.

٤٣- وإجمالاً شملت الأنشطة التي نفذتها اللجنة والوزارة فيما يتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال المنافسة، خلال السنة المالية ٢٠٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ٣١ بعثة إلى ١٨ بلداً شارك فيها ٤٠ خبيراً. إضافة إلى ذلك، فقد أوفدت لجنة التجارة الاتحادية مستشارين مقيمين إلى كلٍ من بريتوريا بجنوب أفريقيا وليما ببيرو، للفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر.

- - - - -